

سياسة هيمنة الشمال على الجنوب بالتحكم في ثلاثية
الأمن - الاستقرار - التنمية
وواقع العالم العربي .

إعداد الأستاذة :

سليمة بوخييط

قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب و العلوم

الاجتماعية جامعة محمد بوضياف - مسيلة

نص المداخلة

تقديم : إن حقيقة الصراع حتى وإن أنكرها المحافظون من المفكرين ، فإنها و جدت ولا تزال تطبع جانبا من علاقات بني البشر ببعضهم البعض وذلك منذ وجد الإنسان على سطح المعمورة ، وأول حالة صراع عرفها تاريخ البشرية كانت بين ابني آدم لتستمر إلى يومنا هذا ، لكنها تأخذ أشكالا وطرقا مختلفة من مرحلة زمنية لأخرى حسب الأطراف المشاركة فيها من ناحية و حسب ظروف حدوثها من ناحية أخرى.

إذ أن الصراع و النزاع العالمي الحديث أصبح يسير وفقا لميكانيزمات مخطط لها على مستويات عليا ومادام التحكم في سيره يخدم مصالح و يناقض أخرى ، فإن إدارته أصبحت فنا عالميا تجيده القوى العظمى التي تعي و تدرك جيدا أهمية التحكم فيه.

والصراع مفهوم متعدد الإستعمالات والإستخدامات ، فهو لا يقتصر على النزاعات العسكرية بل يشمل النزاعات والتناقضات السياسية والإقتصادية والثقافية والتي تخضع بدورها لتوجيه إيديولوجي بالدرجة الأولى ، هذا التوجيه يستحيل بأي حال من الأحوال إغفاله ، وخدمة للمصالح

الأيدولوجية تستخدم كل الوسائل ، إقتصادية ، سياسية وحتى أمنية ، وهذا ما يظهر بوضوح أكثر في ذلك الصراع بين العالم الغربي ككل والعالم العربي الإسلامي والذي يضرب بجذوره إلى أكثر من 14 قرن من الزمن وهذا ما سنحاول إبرازه مختصرا في النقاط التي سنعرضها متسلسلة تباعا.

أولا : خضوع الصراع و النزاع العالمي للتوجيه الأيدولوجي :

إن تركيز الخبرات في عدد من المناطق المحظوظة من الكرة الأرضية ، وتراكم التعاسة في مناطق أخرى قد قادا المسؤولين في البلدان الغربية إلى إتخاذ إجراءات من شأنها أن تمنع انتفاضات وتمرد قد يحدث هنا أو هناك في العالم الثالث ، مما قد يؤول في رأيهم إلى ثورة عالمية ، فإنطلاقا من هذا الموقف ، طرح معظم الكتاب وعلماء الإقتصاد والإجتماع مشاكل التخلف في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، وما يزالون يطرحون هذه المشاكل إلى يومنا هذا في المؤتمرات والمنظمات الدولية ومن أواخر بدع هذا الطرح ، الحوار شمال - جنوب الذي لم يسفر إلى أي قرار عملي يذكر ، والذي لا هدف له إلا إجتتاب الانفجارات الثورية في البلدان المتخلفة والحيلولة دون هدم النظام العالمي الذي تهيمن عليه الإمبريالية الغربية ، هذا ما ميّز الحركية العالمية عندما كان العالم يتصارع فيه نظامان أيدولوجيان ، أحدهما رأسمالي غربي وآخر إشتراكي شرقي ، يمكن من ضم كل العالم III إليه في مرحلة النضالات الثورية التحريرية ، بداية ومنتصف القرن 20 ، وما الوضع الراهن للصراع العالمي إلا إمتداد لما قبله في سلسلة مترابطة الحلقات فإذا كان العالم الثالث طرفا هاما في الصراع الرأسمالي الإشتراكي ، فلا تنسى أن العالم العربي الإسلامي الذي يمثل الجزء الأكبر والهام منه ، سبق له منذ بداية قيامه قبل 14 قرن من الزمن وأن عاش دوما حالات صراع دائمة ومستمرة ، تصل في بعضها إلى الحروب الدموية مع العالم الغربي ، وما الحروب الصليبية التي

انتهت قبل أكثر من 8 قرون إلا خير دليل على ذلك ، ولا يختلف إثنان على أن الصراع العربي الإسلامي و الصليبي الغربي أساسه أيديولوجي ديني حضاري ، حتى وإن كان ظاهره اقتصادي توسيعي كذلك الأمر بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي ، الذي حتى وإن ظهر بشكله الواضح منذ 1948 إلا أنه يضرب بجذوره إلى قرون إلى الوراء ، لكون المصلحة اليهودية تعارض كل مصلحة إنسانية وهكذا فالصراع كحقيقة تاريخية كانت ولا تزال وستستمر في الوجود ، إلا أن ما يختلف فقط ، من مرحلة زمنية لأخرى ومن منطقة لأخرى هو الأطراف المتصارعة وظروف صراعا وأهدافها منه ، والشيء الذي يغفل عنه الكثيرون هو مصلحة بعض الجهات في تغذية فتيل الصراع إلى أن يصل إلى أشد درجاته في مناطق معينة ، وبين أطراف معينين هذه المسألة في الوقت المعاصر أصبحت أكثر جلاء وخطورة في نفس الوقت لما يتطلبه نظام - العولمة - من وجود قطب واحد لا ثاني له عالميا ، بيده الحل والربط سياسيا ، اقتصاديا وأمنيا.

ثانيا : دور الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة وتوجيه الصراع خدمة لمصالحها الاقتصادية في الجنوب :

حتى وإن أراد بعض المنظرين إغفال العلاقة الوطيدة الموجودة بين درجة الاستقرار الأمني والمستوى التنموي لأي بلد ، إلا أن الواقع يؤكد هذه الحقيقة .

فحتت وإن كان بعض السوسيو اقتصاديين يفسرون تخلف دول الجنوب أو العالم الثالث (الجدل كبير حول التسميات) على أنه تخلف ثقافي أو فكري أو قيمي مع ما يحمله هذا التفسير من صدق إمبريقي نسبي ، يبقى عامل الهيمنة والتبعية التي خضع لها العالم المتخلف لذلك المتقدم الرأسمالي دور كبير في بقاء الأول يعيش في دائرة التخلف وبدل تقدمه نمو تخلفه أكثر

فأكثر ، إلى أن أصبح يشكل محيطا وهامشيا دائريا يلتف حول مركز يحركه كما يشاء ووفقا لإرادته ومصالحته الخاصة ، الأيديولوجية أولا والإقتصادية ثانيا .

هذه التبعية والهيمنة مضمونة بوسائل عديدة وتتبع القوة المركزية عدة طرق لضمانها ، من أهم هذه الطرق التحكم في الأوضاع الأمنية في الهوامش ، فكلما أثبت قطب معين قدرته على النمو والتحرك إلى الأمام ضرب في إستقراره لتصبح عملية إستعادته هي الشغل الشاغل بدل الإنقاف للجوانب التنموية المختلفة و التاريخ يؤكد أن كل أقطاب التوتر في العصر الحديث كانت مفتعلة وموجهة بإحكام نذكر على سبيل المثال (القوة الشيوعية مثل : الصين وتايوان ، الكوريتان : كأقطاب للتوتر الرأسمالي الإشتراكي سابقا ، تقريبا كل دول إفريقيا : وخاصة الغنية منها بموادها كانت ولا تزال تحت وطأة الحروب الأهلية الدامية .

العالم العربي : بحرب إيران والعراق سابقا ، ديمومة التوتر بين السودان و مصر .

المغرب العربي : قضية الصحراء الغربية ، العراق والكويت و حرب الخليج ، أمريكا اللاتينية لا تخلو منطقة منها من التوتر ... إلخ) المتمعن في حالات الصراع فوق يصل لنتيجة أنه لا يوجد توتر من أجل التوتر ، ولم تخلق أية حالة توتر دون هدف أو مصلحة ودون مدبر وموجه ودون أن تكون النتيجة نمو تخلف و فقر الجنوب ككل وخاصة الأجزاء الحساسة منه ، والأكثر من هذا في السنوات الأخيرة ، ومع زيادة التطور التكنولوجي والتقني ولما تفرضه العولمة إقتصاديا أصبح الصراع ضرورة لفرض قوة المهيمنين و محاولة فك الهيمنة من طرف الضعيف بين عالم قوي تنزعه الولايات المتحدة وعالم ليس بالضعيف بل بفضل تسميته بالمخاذل ويصح

تطبيق إحدى النظريات التنموية عليه والتي تعتبر التبعية سلسلة مترابطة الحلقات تبدأ من مركز الدولة التابعة لتصل إلى القطب المتبوع وأن أضعف حلقات السلسلة هي داخلية محلية ولذلك فكسرها وحده كفيل بكسر السلسلة (2) وبعيدا عن التفسير الراديكالي لهذه النظرية نجدها صادقة ويزداد صدقها في ظل ما يعرف بالعولمة ، هذا النظام الذي سوف لن نغوص كثيرا في تعريفه وتحليله ، بل سنكتفي بالتحديد الإقتصادي له على لسان " محمد عابد الجابري " الذي يعتقد بأن " العولمة ، ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي ، بل أيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم ، فهي نفي للآخر وإحلال للإختراق الثقافي على الصراع الأيديولوجي ، حيث كانت الأيديولوجية هي التي تطبع الحرب الباردة أما الآن في عصر العولمة فقد سادت بدائل أخرى تأخذ تارة نكهة إقتصادية و تارة أخرى ثقافية أو كليهما معا ، ويعرفها بقوله : العولمة التي يجري الحديث عنها الآن نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الإقتصاد ، العولمة الآن نظام يراد لها أن تكون كذلك يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال ... الخ ، كما يشمل أيضا مجال السياسة و الفكر و الأيديولوجية ... وهي تعني الآن في المجال السياسي منظورا إليه من زاوية الجغرافيا - الجيوبوليتيك - ، العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه وهي الولايات المتحدة الأمريكية بالذات ، على بلدان العالم أجمع ، ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي ، بل إنها أيضا وبالدرجة الاولى دعوة إلى تبني نموذج معين ، وبعبارة أخرى العولمة أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة الامريكية على العالم و أمركته و قد حددت وسائلها لتحقيق ذلك " (3).

وعليه فالعولمة لا ترتقي بالخصوصية للمستوى العالمي ، بل تقصي كل ما هو خصوصي لتصبح الهيمنة مفروضة وبكل الوسائل والطرق

وما مسألة حفظ السلم العالمي ومكافحة الإرهاب الدولي باطنيا في اللغة الأمريكية إلا وسيلة معاصرة من وسائل فرض الهيمنة وتحقيق لنظام العولمة ، وهذا ما سنبينه في النقطة الموالية.

ثالثا : مكافحة الإرهاب الدولي شكل معاصر من أشكال ضمان هيمنة الغرب : من المفاهيم الحديثة الظهور والشائعة الإستخدام في لغة السياسيين مؤخرا ، حقوق الإنسان السلم العالمي ثقافة السلم ، الإرهاب ومكافحته ، وغيرها ، وسوف لن نغوص في تعاريفها اللغوية أو الإصطلاحية لأنها لم تعرف كثيرا من الاختلاف والتباين ، لكن ما يثير الجدل هو الإستخدامات الإمبريقية لها.

إذ أن السلم والسلام في القانون الدولي هو حالة اللاحرب و الإمتناع عن إستعمال القوة فيما بين الأمم لبلوغ حالة دائمة ومستمرة من السلم ، بالإضافة إلى محاولة القضاء على دواعي الحرب ويعتبر نظام عصبة الأمم كنقطة تحول في مجال حفظ الأمن و حماية السلم في العالم ، رغم فشله الذريع في تحقيق ذلك.

حيث يعتبر الهدف والمقصد الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة هو حفظ السلم والأمن الدولي وقد نص هذا القانون على ضرورة إمتناع أعضاء الهيئة على إستخدام "القوة" في علاقاتهم ببعضهم دون الإشارة إلى القوة العسكرية ، بل جعل مفهوم القوة مطلقا يشمل كل ما من شأنه أن يكون وسيلة فقط قوية ، إلى جانب ذلك تم إنشاء نظام للأمن الدولي عن طريق مؤسسات منظمة الأمم المتحدة وفروعها قد يصل إلى استعمال القوة من طرف مجلس الأمن بشكل قمعي ضد أي دولة ، إلا أن ما عرفه هذا النظام واقعيًا هو الإختلاف في تفسير نصوصه ، حيث عجز هذا المجلس بسبب حق الإعتراض في فترة الصراع شرق - غرب ، بينما أصبح كثير النشاط مؤخرا في

عهد الأحادية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة ليأخذ مفهوم السلم العالمي اتجاهات جديدة وفق مصالح القطب المهيمن عالميا.

إن ما يفتقر له العالم وخاصة المهيمنون عليه ليس قوانين حفظ السلم بل ثقافة السلم التي تضم مجموع المعارف التي يؤسس عليها الفكر الجماعي والمبادئ التي تطبعه بشكل سوي ، ومنه ينبع منهج الحياة والعمل معا ، ولهذه الثقافة عدة أبعاد ، دينية إنطلاقا من كون كل الديانات السماوية حثت على السلوك المسالم وخاصة الإسلام منها ، وإجتماعية ، كون السلم حاجة كغيره من الحاجات بل أهم منها جميعا لضمان إستمرارية الكائن البشري. فالسلم سواء محليا أو عالميا لا تبنيه نصوص قانونية ظلت عقيمة حيث كثيرا ما نجحت المصالح السياسية للدول العظمى في إيقاف نفاذها ، بل تبنيه فعالية واقعية ولا شيء غيرها (4)

وعند محاولة تشخيص العلاقة القائمة بين الشمال والجنوب وبشكل أخص بين الولايات المتحدة والجنوب بإعتباره العالم المتخلف ، نجدها لا سلمية من الشمال إتجاه الجنوب خاصة وأن كل أنواع القوة تمارس لضمان الهيمنة المطلقة ، فأصبح الغذاء قوة ، بل أخطرها جميعا ، وأين تفقد الولايات م . أ مقاليد هذه القوة تلجأ لخلق الإضطرابات والتوترات المحلية والإقليمية لتلعب فيما بعد دور الحامي والراعي للسلام تحت غطاء المنظمات الدولية في مقدمتها مجلس الأمن.

فهل يتعارض إثتان على أن أهم نتائج حرب الخليج على الإطلاق هي كسر شوكة العراق من ناحية وضمان الهيمنة المفقودة فيما سبق على المنطقة إقتصاديا وكذا عسكريا بإقامة قاعدة لها هناك.

كما أن أهم النتائج المتوصل إليها منذ بدء حملة مكافحة الإرهاب الدولي كانت تغيير النظام الداخلي الأفغاني المعارض دوما للإدارة الامريكية ،

زيادة على ضمان الهيمنة العسكرية الأمريكية على المنطقة بإقامة قاعدة عسكرية في قلب المنطقة التي كانت دوما محصورة عليها.

إن ما يعرف حاليا بمكافحة الإرهاب الدولي إمبريقيا ، ما هو إلا وسيلة جديدة يتطلبها نظام العولمة لضمان الهيمنة المطلقة من القطب المركزي على كل العالم وأين تختل علاقة الإنصياح طوعية تستعمل طرق شتى بدايتها السيطرة على الإقتصاد العالمي وآخرها يكون القوة العسكرية تحت أي غطاء من الأغذية العديدة المتوفرة.

فالنظام العالمي الجديد يستدعي وجود ما يعرف بالنظام الإستعماري الجديد أيضا ، والمتمثل في استمرار بقاء شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بأنظمتها السياسية المستقبلية ظاهريا ، قلنا بقائها واقعا خاضعة للتدخل الأجنبي الدائم في شؤونها الداخلية ، وهذا بطرق مختلفة تكيفا مع الظروف الدولية الراهنة سياسيا وإقتصاديا ، فالإستعمار الجديد مضطر إلى الإكتفاء بفرض رقابة غير مباشرة على الحياة السياسية والإقتصادية والروحية في البلدان المتخلفة ، وهو يحاول أن يوجه في صالحه مجرى التطورات الإجتماعية العميقة في بلدان الجنوب ، ولذا يتميز الإستعمار الجديد عن الإستعمار التقليدي أو الكلاسيكي من حيث كون مضمونه أكثر تعقيدا ووسائله و طرقه أكثر تنوعا.

فالهوة الكبيرة والدائمة الوجود بين المستويات التنموية في الشمال والجنوب ليست لا قدرا محتوما ولا صدقة ، بل نتيجة مجهودات ومخططات حبكت في الشمال ، وقابلها عجز ورضوخ و تخاذل في الجنوب وما خطط له على مدار عهود وأزمنة لن يكسر بسهولة سواء بما يعرف بحوار شمال - جنوب ، أو بتنازلات وإمدادات يقدمها أغنياء العالم لفقرائه لما تطالب بذلك بعض المنظمات الإنسانية بل بمخططات إستراتيجية ذاتية داخلية ، محكمة

ذات أمد بعيد وتشمل كل جوانب الحياة الإقتصادية، السائسية الثقافية ... إلخ
وبإرادة كل المستويات الحكومية والشعبية.

إذا كانت هذه وضعية كل العالم الثالث فإن العالم العربي يشكل
حالة خاصة منه بسبب عدة متغيرات.

رابعا : موقف اليهود من السلم العالمي وواقع العالم العربي :

إن العالم العربي رغم تشكيله لوحدة لا تتجزأ نظريا حسب تسميتها
إلا أنه ظل يمثل منطقة توتر في عدد من جوانبه الحساسة ولم يشهد هذا العالم
أية فترة استقرار إلى يومنا هذا ، وظلت ولا تزال شعارات الوحدة العربية ،
والقومية العربية حبرا على ورق ، ولا يمكن لها من الواقع ، فالتوترات التي
يشهدها العالم العربي منها ما هي داخلية ومنها الخارجية ، لكن أيا كانت
طبيعتها فإنها دوما تخدم مصالح أجنبية عن العالم العربي الإسلامي الذي
يستحيل أن يغيب عن مطامع الغرب ليست الإقتصادية فقط بل الأيديولوجية
كذلك ، فخلق بؤر للتوتر الداخلي من شأنه أن يستنزف الطاقات الذاتية ويعرقل
مسيرة النمو التي في حال كانت طبيعية فيفترض أن تعيد الريادة لهذا العالم
وبالرجوع لتاريخ الصراع بالمنطقة نجده أهمه تلك الحروب الصليبية التي كان
الوطن العربي مسرحا لها على مدار قرنين من الزمن (الحادي عشر والثاني
عشر للميلاد) في شكل تكتلين العالم العربي الإسلامي من جهة والقوى
الأوروبية من جهة أخرى ويؤكد الباحثون أن هاته الحروب هي السبب في
توقف قوى الدفع والإبداع في الحضارة الإسلامية وجمودها ، حيث أدت إلى
استنزاف قوى الدفاع الإبداعية في هذه الحضارة وتعطيلها حيث كان على
الوطن العربي أن يحشد كل طاقاته وإمكانياته للعمل العسكري فأثر عامل
الاستقرار الأمني بشكل سلبي ومباشر على المستوى التنموي أما الصراع الذي
بدأت ترتسم ملامحه في صورها المعاصرة منذ حوالي ثلاث قرون بين الأمة

الإسلامية في دويلاتها المنقسمة بفعل فاعل والعالم الغربي المجتمع وفقا لمصالحه العامة ، إذا كان ظاهره مادي اقتصادي فإن باطنه وأصله ثقافي حضاري ، وإلا فلماذا انتهى إلى حالة تبعية الطرف العربي لذلك الغربي وليس العكس.

هذه النتيجة مخطط لها من طرف الجهة المدركة والواعية لمصالحها أكثر ، فمنذ أختلت موازين القوى بين العالم الغربي والعربي ، أصبح هذا الأخير يعيش حالة انجذاب إلى فلك الحضارة الغربية ، وعند معالجة مشكلاته وأزماته فإن باحثيه وعلمائه أيضا يعالجونها من موقع داخلي وهم منجذبون إلى داخل نطاق التأثير الغربي ولذلك كانت ولا تزال كل الحلول دائرة في نطاق التبعية الغربية.

والآن في ظل هذا الوضع (قوة مهيمنة ومستغلة وطرف ضعيف ومستنزف) هل يمكن الحديث عن سلم بين الطرفين بالمعنى المطلق للمفهوم وهل يمكن إسقاط مصطلح الصراع - عند تشخيص العلاقة القائمة بين الطرفين وعند تشخيص الواقع المتخلف للعالم العربي ؟

إن المسألة نسبية جدا ، بل أن قيام ما يعرف بالسلم العالمي أصبح في السنوات الأخيرة ضربا من المستحيل خاصة إذا ما أسقطناه على واقع العالم العربي في إطار ما يعرف بالصراع العربي الإسرائيلي.

هذا الصراع الذي أصبح الغرب يريد منه سيادة القوة المطلقة بفرض سلم وهمي يتغنون به في المنظمات والمحافل الدولية ، فاستقراء بسيط للتاريخ القديم والحديث للبشرية يؤكد لنا أن فئة اليهود كانت ولا تزال وستظل تعكر صفو العالم وسلمه وأمنه وهذا أمر مؤكد في أقدس الكتب السماوية -

القرآن الكريم - الذي صور لنا تاريخ اليهود المنافى للأمن والاستقرار والصفات السيئة.

ومنذ شرد اليهود من بيت المقدس في القرن السادس قبل الميلاد وانتشروا في كل العالم وهم يشكلون أخطبوطا للفساد والصراع والتوتر في كل منطقة منه لكن دوما في الخفاء ، حيث لعبوا دورا أساسيا في إشعال فتيل الحروب العالمية ، والحروب الإقليمية ، وهدفهم من كل ذلك السيطرة المطلقة على كل العالم هذا الأمر لم يظهر جليا إلا بظهور ما يعرف ببروتوكولات حكماء صهيون والتي مهدت بطريقة مخططة ومحكمة التطبيق لتمكين جميع اليهود على أرض فلسطين.

حيث جاء في البروتوكول الخامس منها : (إننا نقرأ في شريعة الأنبياء أننا مختارون من الله لنحكم الأرض و قد منحنا الله العبقريّة كي نكون قادرين على القيام بهذا العمل ... وسنضع موضع الحكومات القائمة ماردا يسمى - إدارة الحكومة العليا - وستمند أيديه كالمخالب الطويلة المدى وتحت إمرته سيكون له نظام يستحيل معه أن يفشل في إخضاع كل الأخطار) وجاء في البروتوكول

الرابع : (ولكنه يضرب مثلا للأجيال القادمة التي ستصغي إلى تعاليمنا على دين موسى الذي وكل إلينا بعقيدته الصارمة واجب إخضاع كل الأمم تحت أقدامنا) وجاء في البروتوكول الأول : (إن الغاية تبرر الوسيلة ، وعلينا أن لا نلتفت إلى ما هو خير وأخلاقي بقدر ما نلتفت إلى ما هو ضروري ومفيد ... ولذلك يجب أن لا نتردد لحظة واحدة في أعمال الرشوة والخديعة والخيانة إذا كانت تخدمنا في تحقيق غايتنا) (6).

ومعروف عند الحركة الصهيونية أنها مكنت من إقامة الدولة الإسرائيلية هذه الحركة معروف عنها أنه كانت المسؤولة عن نشوب عدة توترات في روسيا وألمانيا وبريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي طيلة القرنين الماضيين (7) ، ويمكن أن نؤكد الآن بأن اليهود عازمون فعلا على السيطرة على العالم في قراراته وتوجهاته ، إذا لم يكونوا قد تمكنوا من ذلك فعلا كيف ذلك ؟

معروف عن النظام الدولي الجديد أنه يجعل من المنظمات الدولية هي المسيرة والحاكمة للعالم ، هذه المنظمات أهمها على الإطلاق :
أ - هيئة الأمم المتحدة : التي أنشأت منذ 1945 ، عقدت أولى دوراتها سنة 46 بلندن المعروفة بعاصمة اليهود ، وتقرر فيها اعتبار نيويورك مقرا لها ، هذه المدينة تركز بها أكبر كتلة لليهود في العالم ، ولها أكبر رجال الأعمال والمال والزعماء اليهود الذين عملوا على إقامة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتحكمة في توجيه الأحداث في الولايات المتحدة خاصة والعالم بصورة عامة ، كما أن أكثر ممثلي الدول بالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة هم يهود.

ب - مجلس الأمن : المختص في العمل على تسوية النزاعات وإصدار القرارات ، حيث منذ أقام اليهود دولتهم وقراراته كلها تخدم مصالحهم ولا تتوانى لحظة واحدة عن ردع من يعارض هذه المصلحة.

ج - صندوق النقد الدولي : المؤسسة الاقتصادية العالمية الأولى ، والذي يتلاعب باقتصاديات الدول الفقيرة كما شاء ، يكفي أن نذكر أن مديره العام ، الممثل الفرنسي في إدارته ، مدير قسم كندا وهولندا كلهم يهود.

باختصار إذا كانت هذه هي حالة العالم سياسيا واقتصاديا وأمنيا ،
أي هيمنة مطلقة من الغرب الذي تتمركز قراراته فيما تقرره وترخصه الولايات
المتحدة التي بدورها تجعل من المصلحة اليهودية فوق كل إعتبار وفي ظل
العارض الأيديولوجي أولا ثم إقتصاديا وسياسيا بين العالم العربي والغربي بصفة
عامة والإسرائيلي بصفة خاصة والذي يتمحور حولهما الصراع حديثا تبقى
مسألة السلم والأمن والإستقرار عالميا شيئا جغرافيا خاصة وأن تخاذل العالم
العربي كطرف في الصراع ليس مطلقا بل نسبيا بين الأنظمة الحكومية التي
تعارضت وأختلفت مصالحها الخاصة ، ويبقى مطلقا وكمليا على المستوى
الشعبي كون العلاقات شمال - جنوب غير المتكافئة وغير العادلة عالما
أصبحت واضحة أكثر من ذي قبل ، خاصة مع مستجدات الأحداث ، وعليه
فتوازن العلاقات وتكافؤها وحده كفيل بإعادة - خرافة - السلم العالمي ، ولا
يجب أن ينتظر العالم المتخلف وبشكل أخص العالم العربي أن تكون المبادرة
أجنبية خارجية بل ذاتية بإعادة ترتيب وإصلاح وبالتالي التحكم في ثلاثية (
الأمن - الإستقرار - التنمية والرفاه) التي عرف الغرب جيدا كيف يتحكم في
تسييرها عالميا وبالتالي ضمان الهيمنة والتبعية المطلقة له .

هوامش المداخلة :

- (1) د. محمود عبد المولى : العالم الثالث و نمو التخلف ، الدار العربية للكتاب ، ط2 سنة 1990 ص ص 9 - 10.
- (2) فكرة مأخوذة من : د. إسماعيل قبيرة و علي غربي : في سوسيولوجية التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 2001.
- (3) علي غربي : العولمة و إشكالية الخصوصية الثقافية ، مجلة الباحث الإجتماعي معهد علم الإجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، العدد 02 ، سبتمبر 1999 ، ص 15.
- (4) **B. Bousoltane : Culture de la Paix , Revue – Insaniyat – crasc, N° : 10 (Violence) Avril 2000 , PP 110 – 118.**
- (5) د. قاسم عبده قاسم : الحروب الصليبية في الأدبيات العربية و الأوروبية و اليهودية مجلة المستقبل العربي ، العدد 102 ، سنة 1987 ، ص 09.
- (6) د. ندل جبر : الشيوعية نشأة ، مسلكا ، شركة الشهاب ، الجزائر ، سنة 90 ص ص 12 - 13 .
- (7) لمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع للمرجع السابق.